

مكتب

السيد محمد أحمد

المحامي

بالإستئناف العالي ومجلس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٢ شارع بورسعيد -

المطرية - القاهرة

ت : ٢٦٥٢٩٠٣٦

محمول : ٠١٠٤٠٠١١٥٧

أنه في يوم : الموافق ٢٠٠٧/ /

أنه في يوم : الموافق ٢٠٠٧/ /

بناء على طلب السيد / محمد محمود عبدالله - المقيم / ١٧ عمارات العبور -
صلاح سالم - مصر الجديدة ومحله المختار مكتب الأستاذ / السيد محمد أحمد -
المحامي بالقاهرة

الموضوع
جنحة مباشرة عن
واقعة تزوير طبقاً
للمادة ٢١٤ مكرر
عقوبات مع تعويض
مؤقت ٢٠٠١ جنية
مع المصاريف
والأتعاب.

أنا / محضر محكمة الجزئية قد انتقلت في التاريخ
أعلاه وأعلنت كلاً من :

١- السيد / جابر فهم عيسى - المقيم / ٥٠ ش عمار بن ياسر - خلف الكلية
الحربية - مصر الجديدة - النزهة .

مخاطباً مع /

٢- السيد الأستاذ / رئيس نيابة النزهة - بصفته ويعلن سيادته بمقر عمله بسراي
نيابة النزهة .

مخاطباً مع /

وأعلنتهما بالآتي

الموضوع

لطالب عضو بمجلس إدارة الجمعية التعاونية للبناء والإسكان لضباط القوات
لمسلحة والتمثلن إليه الأول قد تم انتخابه ليعمل سكرتيراً للجمعية المذكورة .
وحيث أن المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية قد نصت على أن أختام وأوراق
لجمعية ودفاترها من اختصاص سكرتير الجمعية (التمثلن إليه الأول) وبناء على
ذلك فإن التمثلن إليه الأول اعتاد قيامه بعمل تغييرات مادية سواء بالحذف أو
إضافة بمحاضر مجلس الإدارة .

هناك واقعة تزوير بالإضافة والحذف محل التحقيق فيها حالياً بالجهات الرقابية على
سمال الجمعيات وهي الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان والاتحاد التعاوني
إسكاني المركزي .

وكيل الطالب

المحامي

ونظراً لطول الإجراءات الإدارية في الجهات المذكورة القائمة على التحقيق في تلك الواقعة السابقة وهي التزوير بالحذف والإضافة بمحاضر مجلس الإدارة فإن المعلن إليه الأول قد وجدها فرصة سانحة لارتكاب وقائع تزوير أخرى دون النظر لعواقب تلك الأفعال المؤثمة طبقاً لأحكام قانون العقوبات وذلك للاستفادة منها بحكم منصبه .

- فبتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٨ قام المدعي بالحق المدني بصفته عضو بمجلس إدارة الجمعية بمراجعة طلبات الحجز لأعضاء الجمعية في قائمة الانتظار تبين أن المعلن إليه الأول قد قام بكتابة طلب باسم نجله المدعو/ محمد جابر فهميم عيسى لشراء أحد الفيلاتان ١٣١ أو ٦٢ بمشروع حدائق الشروق المملوك للجمعية التي يعمل بها سكرتيراً وقام بختم هذا الطلب بختم وارد الجمعية بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠ بالمخالفة للحقيقة وإعانة في التزوير قام بالتحشير في دفتر الوارد وقام بترقيم هذا الطلب برقم ١٦٦٤ وعندما سأله الطالب بحضور اثنان من أعضاء مجلس الإدارة عن حقيقة هذا الطلب أفاد المعلن إليه الأول أنه مقدم هذا الطلب منذ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠ وبناء على هذا الطلب المزعوم والذي يخالف الحقيقة قام المعلن إليه الأول بإعادة توزيع قائمة المنتظرين ليصبح نجله في أولوية الأعضاء المنتفعين بالمشروع بالمخالفة بالحقيقة وللإضرار بباقي الأعضاء وبناء على ذلك تيقن الطالب بأن المعلن إليه الأول قد قام بتغيير الحقيقة والتزوير في هذا المحرر للأسباب التي سوف أوضحها لعدالتكم كالاتي :-

١- أن تاريخ تقديم هذا الطلب لشراء أحد الفيلاتان ١٣١ أو ٦٢ وهو ٢٠٠٥/١١/٣٠ لم تكن هذان الفيلاتان فراغات بل كانت مخصصة لأعضاء آخرين وتم سحب تخصيصهم إعمالاً لأحكام قانون التعاون والإسكاني رقم ١٤ لسنة ٨١ بموجب قرار مجلس إدارة الجمعية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٨ على أن يكون سحب التخصيص اعتباراً من ٢٠٠٦/٦/١ (أي أن تاريخ تقديم الطلب سابق لسحب تخصيص الفيلاتان بحوالي ٩ شهور). **فهذا أن المعلن إليه الأول كان يعلم الغيب ؟** ولو كان يرغب في الانتفاع بوحدة سكنية بالمشروع

فكان الأجدر به مثل غيره من الأعضاء أن يقدم الطلب بشراء أي من فراغات الجمعية وليس وحدة بعينها .

٢- أن المعلن إليه الأول عندما قام بالتحشير وإضافة رقم وارد للطلب المزور وهو مسلسل رقم ١٦٦٤ ونسى أن يقوم بتعديل أرقام المسلسل اللاحق بالدفتر الجديد الذي يلي الدفتر الذي قام بإضافة هذا الرقم به وأصبح الدفتر الآخر يبدأ بذات الرقم ١٦٦٤ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١ وبالتالي أصبح هناك طلبان يحملان رقم واحد بتاريخان مختلفان .

٣- لقد نسي المعلن إليه الأول أن في هذا التاريخ المزعوم ٢٠٠٥/١١/٣٠ كان الطالب هو سكرتيراً للجمعية وهذه الطلبات كانت ضمن اختصاصاته وقام بترتيب الأولويات طبقاً لأحكام القانون .

- وبناء على ذلك وعندما تيقن الطالب قيام المعلن إليه الأول بارتكاب تلك الواقعة قام بالتحفظ على تلك الدفاتر والأوراق وإبلاغ الجهات الرقابية خشية قيام المعلن إليه الأول من التلاعب مرة أخرى في تلك الدفاتر .

- **وحيث أن المادة ٢١٤ مكرر عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه " كل تزوير أو استعمال في محرر لأحد الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد عن خمس سنين وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد عن عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لأحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كانت للدولة أو لأحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت "**

- وبإزالة أحكام المادة السابقة على الواقعة المطروحة أمام عدالتكم سوف يتبين الآتي :-

١- أن المعلن إليه هو سكرتير للجمعية التعاونية للبناء والإسكان لضباط القوات المسلحة وهي من الجهات التي عدتها المادة سالفة الذكر .

٢- - توافر جريمة التزوير المنصوص عليها في الآتي :-

أ- أن القصد الجنائي متعمد في جريمة التزوير بمحاولة تغيير الحقيقة وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله وهو يعني الحصول من وراء هذا الطلب على ميزة والاستفادة منها وذلك بإعطاء أولوية لنجله في الحصول على عقار تعاوني بسعر مخفض للاستفادة بفارق السعر الذي يفوق أربعة أضعاف سعره الحقيقي وفعل الاستعمال يقع حتماً بمجرد الاحتجاج به ولا يهم بعد ذلك تحقيق النتيجة المرجوة من تقديم المحرر أو النزول عنه .

وقد قضى في ذلك " بأنه يقوم الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليها القانون ... (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ص ٨٩٧) .

ب- أن المحرر المستعمل مزور تزويراً يعاقب عليه القانون بمعنى أنه تتوافر في المحرر جميع الأركان اللازمة لوجود التزوير وهي تغيير الحقيقة في المحرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون مع وجود القصد الجنائي الذي من شأنه أحداث ضرر .

وقد قضى في ذلك بأن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرر أو بنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .

وقضى أيضاً بأن القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي باحتمال وقوعه .

ج- أن المعلن إليه الأول عالماً بهذا التزوير والنتيجة المرجوة منه وهو الحصول على منفعة شخصية لنجله من وراء ذلك .

- وهذا وأن الغرض من إعلان السيد الأستاذ/ المعلن إليه الثاني بصفته هو تحريك الدعوى الجنائية ضد المعلن إليه الأول لأنه في يوم ٢٠٠٧/٨/١٨ قام بالآتي :-

١ - بتزوير طلب باسم نجله للحصول على وحدة سكنية بالمخالفة لأحكام القانون وإعطاؤه أولوية على الأعضاء للإضرار بهم .

٢ - قام بالتزوير في دفتر وارد الجمعية بالإضافة والتحشير لمحاولة إعطاء الطلب السابق صفة الرسمية والأولوية بالمخالفة للحقيقة وللإضرار بباقي الأعضاء المنتظرين .

ولما كان الطالب سواء بوصفه عضواً بمجلس الإدارة أو بصفته عضواً بالجمعية التعاونية للبناء والإسكان لضباط القوات المسلحة قد ناله أضراراً بالغة مثل غيره من الأعضاء المنتظرين لذلك بأنه يطالبه بمبلغ ٢٠٠١ جنية على سبيل التعويض المؤقت للرجوع عليه مستقبلاً بالتعويض .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليهما وسلمت كلاً منهما صورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة جناح النهضة الكائن مقرها بمجمع محاكم مصر الجديدة شارع الحجاز - مصر الجديدة - بجلستها التي ستعقد علناً في يوم الخميس الموافق ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٧ من الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها لسماع المعلن إليه الأول الحكم عليه بتوقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢١٤ مكرر عقوبات لارتكابه بدائرة قسم النهضة الأفعال الموضحة بصدر هذه الصحيفة مع تعويض الطالب بمبلغ ٢٠٠١ جنية على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه المصاريف والأتعاب والنفاد .

ولأجل العلم /